دور المناهج التعليمية الليبية في بناء الهوية الوطنية والقيم السياسية (دراسة في التنشئة السياسية)

أ. د. البشير علي الكوت*

مقدمة:

تعد التنشئة السياسية أحد الحقول المعرفية المهمة في العلوم السياسية، كما أنها تقوم بدور مهم في تحديد الأبعاد السياسية الأساسية للهوية الوطنية والقيم السياسية، فهي ترسم الخطوط العريضة للجوامع الوطنية القائمة على الوحدة والهوية والانتماء، كما تحدد القيم السياسية التي تتبناها الدولة، مثل قيم الديمقراطية والحقوق والحريات والتعايش السلمي والقبول بالآخر وغيرها من القيم السياسية التي يمكن أن تشكل محتوى التنشئة السياسية في المناهج التعليمية.

إن الهوية الوطنية أو القومية من أهم الموضوعات التي تسعى التنشئة السياسية إلى تحديد معالمها وتأكيدها، فالهوية الوطنية دون الخوض في معانيها وتفسيراتها الكثيرة المختلفة هي الشعور لدى الأفراد بالأمة التي ينتمون إليها كوحدة متماسكة متميزة متمثلة في العيش المشترك والتقاليد والثقافة والتاريخ والمصير ضمن رقعة جغرافية محددة، وتنعكس تلك المشاعر رمزياً في علم ونشيد وطني وطقوس مميزة، ويتمثل ثقافيًا في الخطاب بشكل أساس عبر الأساطير التاريخية والشعبية[1]. وبذلك تتمايز الهويات ومن ثم الدول أو الأمم بعضها عن البعض، وفي الواقع العالمي القائم فإن عوامل مثل الدين واللغة والعرق هي من السمات الهامة المحددة للهوية ولكن ليس بالضرورة أن تكون متحدة، فمعظم دول العالم هي ذات هويات متعددة دينياً ولغوياً وأثنياً.

هذه الدراسة ستُتناول العلاقة بين التنشئة السياسية والهوية الوطنية في مناهج التعليم في ليبيا. ومنذ استقلال ليبيا في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي كانت قضايا الهوية الوطنية والقيم السياسية قضايا جدلية ولم تحظ بالاتفاق وبالاهتمام الكافي، ومن ثم لم يتم ترجمتها إلى برامج عمل

* أ. د. البشير علي الكوت، أستاذ العلوم السياسية بالأكاديمية الليبية.

1- www.oxfordreference.com/view/10.1093/oi/authority.20110803100224230.

واضحة ومحددة للتنشئة السياسية في مناهج التعليم، فهل لعبت التنشئة السياسية من خلال المناهج التعليمية دورها فيما يتعلق بتأكيد الهوية الوطنية والقيم السياسية؟

من الناحية المنهجية ستستخدم في هذه الورقة البحثية منهجية تعتمد أسلوب تحليل المضمون الكيفي والكمي لمضمون التنشئة السياسية في مناهج التعليم، وذلك باعتماد المنهج النظمي الذي يعتمد على مدى قدرة النظام السياسي على تحويل المدخلات المتعلقة بالتنشئة السياسية إلى مخرجات في شكل سياسات عامة تعليمية وقرارات بالخصوص، وتنطلق الدراسة من حقيقة إخفاق برامج التنشئة السياسية وعدم ثباتها في مناهج التعليم، ومن ثم تفترض الدراسة بأن أداء النظام السياسي في مجال التنشئة السياسية التعليمية (متغير مستقل) يعد العامل الأساسي في إخفاق المخرجات المتعلقة بالهوية الوطنية والقيم السياسية (متغير تابع). وذلك وفق العناصر التالية:

- التنشئة السياسية ودورها في التأسيس للهوية الوطنية والقيم السياسية.
- تحليل مضمون التنشئة والقيم السياسية في مناهج التعليم الليبية.
- آفاق مستقبلية لمضمون التنشئة والقيم السياسية في مناهج التعليم في ليبيا.

أولاً – التنشئة السياسية ودورها في التأسيس للهوية الوطنية والقيم السياسية

1– تعريف التنشئة السياسية وقنواتها:

أ – تعريف التنشئة السياسية:

تعد التنشئة السياسية من الناحية الأكاديمية إحدى الحقول المعرفية في العلوم السياسية، أما من الناحية العملية فإن التنشئة السياسية هي إحدى الوظائف التي تؤديها النظم السياسية، فما المقصود بالتنشئة السياسية؟ وما هي الوظيفة التي تؤديها التنشئة السياسية؟ وما هي علاقتها بالهوية الوطنية والقيم السياسية؟ في هذا الجزء من الدراسة سوف نتعرض للإجابة عن هذه الأسئلة باختصار، وذلك كمقدمة للولوج إلى الجانب التطبيقي من الدراسة المتعلق بالتنشئة السياسية الخاصة بالهوية في مناهج التعليم في ليبيا.

يُعرف **جبرائيل الموند** التنشئة بأنها "الطريقة التي يكتسب الأطفال من خلالها قيم واتجاهات المجتمع"[1]، والتنشئة بوصفها مضموناً مرادفة للتربية التي تعني عملية إعداد اجتماعي للفرد بأساليب رسمية أو غير رسمية، ومن حيث المحتوى هي عملية نقل متوارث ومستمر للمقومات الحضارية والعقائدية والثقافية. ويُعرف الموند التنشئة السياسية بأنها "ذلك الجزء من هذه العملية الذي يقوم بتشكيل الاتجاهات السياسية"، من ناحية أخرى يلاحظ **الموند** أن التنشئة السياسية هي عملية مستمرة بالنسبة للفرد طيلة حياته، وتتم بطريقة النقل أو التعلم المباشر أو غير المباشر[2]. وبحسب **ريتشارد داوسن** فإن التعلم المباشر للتنشئة السياسية يشمل وسائل عدة منها: التقليد والمحاكاة، والتعليم السياسي، والخبرات والتجارب السياسية، والتنشئة التوقعية التي تعني ما يطمح أن يكون عليه الفرد، أما التعلم غير المباشر، بحسب **داوسن** أيضاً، فيشمل: الانتقال الشخصي للتوجهات، والتدرب المبدئي، والتعميم[3].

ويعرف آخرون التنشئة السياسية على المستوى الفردي بأنها "العمليات التي يكتسب الفرد من خلالها توجهاته السياسية الخاصة، معارفه، مشاعره، وتقييماته لبيئته ومحيطه السياسي"[4]. إن أهمية التخطيط للتنشئة السياسية المتعلقة بالهوية الوطنية والقيم السياسية في مناهج التعليم تعد مسألة في غاية الأهمية، وهي من أهم واجبات النظام السياسي، وهي العملية التي تؤدي إلى خلق المواطن الصالح المدرك لواجباته وحقوقه.

1 – جبريل الموند، بنجام بويل، روبرت مندت، السياسة المقارنة – إطار نظري، ترجمة: محمد زاهي بشير المغيربي، بنغازي: جامعة قاريونس، ط1، 1996م، ص 87.

2 – جبريل الموند، بنجام بويل، روبرت مندت، مرجع سابق، ص 87 ــ ص 88.

3 – للمزيد أنظر: ريشارد داوسن، كارن داوسن، كينيث برويت، التنشئة السياسية – دراسة تحليلية، ترجمة: مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، محمد زاهي محمد بشير المغيربي، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1990م، ص133 ــ ص ـ 152 .

4 – مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم السياسة، مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الثانية 2004م. ص 151.

ب – قنوات التنشئة السياسية:

التنشئة السياسية شأنها شأن أنواع التنشئة الاجتماعية الأخرى تتم عبر قنوات عدة، ويتفاوت تأثير هذه القنوات في عملية التنشئة السياسية بحسب السن والظروف البيئية المحيطة الأخرى ومن هذه القنوات[1]:

* الأسرة: وهي أولى القنوات التي يتعرض فيها الفرد لأهم التأثيرات المتعلقة باتجاهاته نحو السلطة، ففي المراحل المبكرة للطفولة يكون الوالدان هما المثل الأعلى لدى الطفل ومنهما يتعلم اللغة والسلوك، كما يتأثر الطفل مبكراً بالتوجهات السياسية للوالدين وإخوته الأكبر منه سناً مثل التعرف على بعض الرموز السياسية كاسم الدولة وعلمها ورئيسها وبعض التوجهات الحزبية وغيرها من القيم السياسية، صحيح أن الطفل في مراحل لاحقة من عمره سيكون له توجهاته وقيمه السياسية الخاصة به التي قد تخالف توجهات الوالدين لكنّ الأسرة تبقى هي المدرسة الأولى للتنشئة السياسية.

* أماكن العبادة أو العامل الديني: يقوم العامل الديني بدور مهم في الثقافة والقيم السياسية لمعظم شعوب العالم بغض النظر عن طبيعة هذا الدين (سماوي أو غير سماوي)، فالأديان تحظى لدى معتنقيها عادة بالقدسية المتوارثة عبر الأجيال، وتختلف قوة العلاقة بين الدين والشأن السياسي من دين إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، وحتى في الدول الغربية التي تفصل عادة بين الشأن الديني والشأن السياسي (العلمانية) لا يستقيم الأمر مع وجود أحزاب تحمل مسميات دينية "الحزب المسيحي" مثلاً. الفرد منذ نشأته الأولى يتعرف على المؤسسات والقيم الدينية في المسجد أو الكنيسة أو غيرها من دور العبادة، وعبر هذه الوسيلة تتأثر تنشئته السياسية مبكراً بالعامل الديني.

* الرفاق: بالرغم من أن الفرد يتأثر في عملية التنشئة السياسية بالأسرة والمدرسة في وقت مبكر من حياته فإنه يتأثر برفاقه في توجهاته السياسية أيضاً، والرفاق هم رفاق اللعب في الطفولة المبكرة والأصدقاء ورفاق الدراسة في المدرسة والجامعة والعمل، وقد يتبنى الأفراد وجهات نظر رفاقهم في بعض الأمور السياسية.

1 – أنظر: جبريل الموند، بنجام بويل، روبرت مندت، مرجع سابق، ص 93 ـ ص 103.

* المؤسسات التعليمية: تشكل المؤسسات التعليمية أهم قنوات التنشئة السياسية فالأشخاص المتعلمون أكثر إدراكاً لأثر الحكومة على حياتهم، ويهتمون بالحياة السياسية ويمارسون في العادة نشاطاً سياسياً أكثر من غير المتعلمين، فمؤسسات التعليم توفر المعرفة السياسية وتنقل قيم واتجاهات المجتمع السياسية، وترسخ سلوكيات وقيم الهوية المعنوية والرمزية مثل تحية العلم والنشيد، وهذا لا يعني أن التنشئة التعليمية تكون دائماً ذات مضمون إيجابي، وإنما يعتمد ذلك على طبيعة النظام السياسي وتوجهاته، فقد زرعت مؤسسات التعليم أحياناً أفكاراً وعقائد عنصرية وهدامة مثل النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا والعنصرية في جنوب أفريقيا وغيرها.

* وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي: تؤثر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي تأثيراً كبيراً في أفراد المجتمع، ومع التنوع والتقدم التقني الهائل في هذه الوسائل فقد أصبحت الأكثر والأوسع تأثيراً في المجتمع بين قنوات التنشئة السياسية الأخرى، إن ما يقضيه الفرد من وقت في عالم اليوم من تواصل مع هذه الوسائط يكاد يتفوق على ما يقضيه في محيطه الآخر، وعبر هذه الوسائط تنتقل الأفكار والتوجهات والقيم والمعلومات السياسية عابرة لكل الحدود والقيود.

* الأحزاب السياسية: تستطيع الأحزاب بحكم طبيعة عملها وأهدافها القيام بدور مهم ومتعمد في التنشئة السياسية، فهي تسعى إلى خلق كوادرها وإلى التأثير في الأفراد وتدعو إلى تبني توجهاتها واختيار مرشحيها خاصة خلال الحملات الانتخابية، وربما يبدو تأثير الأحزاب في التنشئة السياسية كبيراً في الدول ذات الحزب الواحد التي تتبنى إيديولوجيا معينة. وقد تقوم الأحزاب بدور سلبي حين تتبنى اتجاهات أثنية تؤدي إلى الانقسام والفرقة الوطنية.

* جماعات المصالح: تعود علاقة جماعات المصالح بالتنشئة السياسية إلى ترابطها وقوة تأثيرها في تشكيل الاتجاهات السياسية، فتستطيع هذه الجماعات الدفاع عن مصالحها وعن التوجهات السياسية التي تخدم هذه المصالح، ومن ثم فإن دورها واسع ومهم في تشكيل الاتجاهات الجماهيرية السياسية.

* المهنة والطبقة والمركز الاجتماعي: إن الانتماء إلى طبقة أو مهنة معينة يكون له في الغالب تأثير على التوجهات السياسية للفرد، فعادة ما يكون للطبقة أو النقابة أو المهنة توجهاتها السياسية، فقد تكون لطبقة ما توجهاتها السياسية مثل طبقة العمال.

* الاتصال المباشر بالمؤسسات الحكومية: وتشكل هذه العملية دروساً عملية للتعرف على مؤسسات الدولة ومهامها الأمر الذي يعد نوعاً من المعرفة والتنشئة السياسية، ومن هذه المؤسسات إدارات المدارس ومسئولو الضرائب ومراكز الشرطة، وكلما زاد تدخل الدولة في حياة المواطن كان على اتصال أكثر بهذه المؤسسات، فقد بينت إحدى الدراسات أن 72% من الأمريكيين البالغين الذين خضعوا للدراسة قد كان لهم اتصال أو تفاعل واحد على الأقل خلال السنة مع واحدة من مؤسسات الدولة، يضاف إلى ذلك اختلاف طبيعة توقعات المواطنين من الاتصال بمؤسسات الدولة من دولة إلى أخرى[1].

2- الهوية الوطنية وعلاقتها بالتنشئة السياسية:

قد تثار الاختلافات حول مفهوم الهوية من حيث مدلولاته، لذا لابد لنا من تحديد هذا المفهوم خاصة ما يتعلق منه بهذه الدراسة، ودون الحاجة للغوص كثيراً في المفاهيم المختلفة للهوية سنكتفي بالإشارة إلى أقرب هذه المفاهيم لموضوع الدراسة الخاص بالهوية الوطنية، فمن الناحية اللغوية العربية فإن الهوية تعني "حقيقة الشيء أو الشخص المشتملة على صفاته، وذلك منسوب إلى هو"، الهوية التي نعنيها هنا هي هوية مجتمع ما لدولة ما، وربما نستطيع القول هوية الشعب أو هوية الدولة، هذه الهوية تنتج عن تطابق أو توحد بين الأفراد والجماعات المختلفة المكونة للدولة، محتوى هذا التطابق هو ما يكون عناصر الهوية من قبيل اللغة والدين والتاريخ المشترك، والأهم أيضاً وحدة وتطابق في الآمال والطموح والولاء للدولة، ولا يعني وجود تنوع في المجتمع عدم وجود هوية لهذا المجتمع بل يمكن القول أن هناك هوية تتميز بالتنوع[2].

إن ضعف معالم الهوية الوطنية وغموضها أو التمسك بالتنوع العرقي مثلاً يفقد الدولة/الأمة أهم معالم تماسكها، وقد يؤدي في النهاية إلى تفككها وزوالها[3]، من هنا تأتي خطورة التفريط في الهوية الوطنية والتأسيس لها وترسيخها.

1 – جبريل الموند، بنجام بويل، روبرت مندت، مرجع سابق، ص 102

2 – البشير علي الكوت، ليبيا: الهوية والاستبداد والثورة، طرابلس: دار الفسيفساء، ط1 2012م، ص 19 .

3 – مصطفى عبد الله خشيم، مرجع سابق، ص 511 .

تعد كل قنوات التنشئة السياسية التي سبق ذكرها وسائل مهمة في عملية التنشئة السياسية، وتعد الهوية الوطنية من أهم الأهداف التي يجب أن تسعى التنشئة السياسية إلى بنائها وتعزيزها، غير أن المسألة لا تبدو بهذه البساطة عند للأمم أو الدول الناشئة، وإن كانت الكثير من الأمم قد حددت في الغالب سمات أو معالم هويتها بسبب التراكم التاريخي الطويل لكنّ الكثير من أمم العالم مازالت تعاني من الصراعات والخلافات والحروب حول تحديد هوية الأمة/الدولة. ففي الحالة الليبية مثلاً فإن عمر الدولة المستقلة بحدودها الراهنة والذي يقدر بأكثر من سبعة عقود يبدو أنه لم يخلق شعوراً راسخاً لسمات الهوية الوطنية يحظى بالإجماع، وربما يعود الأمر بالدرجة الأولى إلى فشل السلطات المتعاقبة في تأسيس وترسيخ مفهوم الهوية الوطنية عبر قنوات التنشئة السياسية المتعارف عليها بعد قرون من السيطرة الأجنبية على هذه الرقعة الجغرافية، كما يعود إلى عدم الاتفاق حول محتوى أو مضمون هذه الهوية.

إن دراسة التنشئة السياسية في علاقتها بالهوية الوطنية يبرز أهمية دور المؤسسات التعليمية في بناء وترسيخ الهوية الوطنية، فليست العلوم أو مؤسسات التعليم قلاعاً معزولة عن المجتمع، إنها لن تكون ذات جدوى إذا لم تساهم في جانب من مخرجاتها في الهوية الوطنية والحفاظ عليها، وذلك من خلال قنوات التنشئة السياسية وخاصة تلك المتعلقة بمؤسسات التعليم.

ثانياً- تحليل مضمون التنشئة السياسية في مناهج التعليم الليبية

يعد التوزيع السلطوي للقيم ضمن وظائف النظم السياسية في العالم، وفي هذا السياق تبدو تحديد طبيعة الهوية والقيم السياسية السائدة وظيفة مهمة خاصة في الدول الناشئة، فقبل ديسمبر 1951م لم تكن هناك دولة مستقلة اسمها ليبيا، وقد وقع على النظام الملكي عبء إدارة الدولة والتأسيس لهويتها وقيمها السياسية. وفي حقيقة الأمر لم تكن هذه المهمة إلا مهمة عسيرة في دولة فقيرة تعاني كل مظاهر التخلف، إضافة إلى ذلك فإن معالم الهوية والانتماء تحتاج إلى غرس هذه القيم لدى المواطن الليبي، هذا المواطن تتقاذفه انتماءات سابقة ليس من السهل زعزعتها خاصة أنها تشكل جزءاً من شخصيته وهويته، هناك الانتماء الديني والقومي والقبلي والجغرافي، وهي انتماءات متداخلة ومتناقضة

أحياناً، وكان على النظام السياسي تشكيل وصياغة معالم هذه الهوية في الدولة الجديدة. فما هي هذه الهوية؟ وما هي القيم السياسية المناسبة فالقيم متغيرة من مكان إلى آخر ومن زمن إلى آخر.

المطلع على مناهج التعليم وما يتعلق بها من مضمون خاص بالتنشئة والقيم السياسية سيواجهه بعض العقبات أو الصعوبات، أهمها ما يتعلق بصعوبة العثور على مناهج التنشئة نفسها التي كانت معتمدة، ومن أجل تجاوز هذه العقبة سيتم تركيز عينات تحليل مضمون الدراسة على المناهج الحالية، مع تناول الفترات السابقة من خلال عرض وتحليل عام لتوجهات التنشئة والقيم السياسية التي كانت سائدة ضمن سياق الخبرة الشخصية للباحث أو المراجع التي تناولت هذه الجزئية. وفي هذا السياق سيتم تقسيم هذا الجزء من الدراسة إلى جانبين:

1– التنشئة والقيم السياسية في مناهج التعليم خلال الفترة من 1951م إلى 2011م:

لم يحظ الليبيون في تاريخهم المعاصر قبل تأسيس دولتهم عام 1951م بفرصة لبناء نظام تعليمي يعبر عن هويتهم وقيمهم السياسية، بل والأسوأ من ذلك أن التعليم نفسه لم يكن متاحاً لليبيين بشكل مقبول، سواء في العهد العثماني أو الاحتلال الايطالي، فقد كانت هذه القوى الأجنبية المهيمنة تزرع ثقافتها ولغتها (التركية والايطالية). العثمانيون لم يبنوا إلا القليل من المدارس في المدن الرئيسة، وركزوا على اللغة التركية، ولذا فقد كان التعليم بالعربية يتم في الكتاتيب والزوايا، ويقوم على تحفيظ القرآن وتعلم القراءة والكتابة، وكانت لغة الدواوين هي التركية.

خلال فترة الاحتلال الايطالي (1911م– 1943م) أُقفلت أبواب التعليم تقريباً في وجه الليبيين، ولم يكن باستطاعة من توفرت له فرصة الدراسة اجتياز الصفوف الأولى من التعليم الأساسي، ففي عام 1939م لم يكن هناك في المدارس الليبية سوى أقل من عشرة آلاف تلميذ، وبعد رحيل المستعمر الايطالي كان الوضع التعليمي في ليبيا سيئاً؛ إذ لم تكن هناك سلطة تعليمية لتهتم بشؤون التعليم ولا بتوفير المقرر التعليمي، وهو ما جعل الدولة المديرة (بريطانيا) تجيز المقرر

التعليمي الفلسطيني ثم المصري في ولاية طرابلس والمقرر المصري في ولاية برقة، فيما استخدم في فزان وغدامس المنهج التونسي أو الجزائري والذي هو منهج فرنسي[1].

الطريف في الأمر أن هذه المقررات ليس لها مضمون يتعلق بليبيا وقد احتوت هذه المناهج مغالطات تاريخية وموضوعية، حيث ورد في مادة التاريخ مثلاً أن الشهيد عمر المختار قد أُعدم بإلقائه من طائرة! ويشير الدكتور **نقولا زيادة** الذي عين مساعداً لمدير المعارف في ولاية برقة عام 1949م في رسالة بعث بها إلى زوجته الإنجليزية في بيروت: "زرت أمس في درنة مدرسة النور وهي مدرسة ابتدائية للصبيان، فيها قرابة 500 تلميذ و15 مدرساً، مديرها برقاوي شأن جميع المدارس في هذه البلاد، فليس هناك مدير أجنبي أبداً، والمنهج المتبع مصري بالمرة، لذلك يتعلم التلاميذ هنا مثلاً تاريخ مصر وجغرافيتها، ولا يعرفون إلاّ القليل عن بلادهم، ويذكّرني في هذا بما مرَّ بنا في جنين لما جاءتنا الكتب المدرسية المصرية 1919م–1920م، وفي الحساب يتعلمون الأوزان المصرية كالرطل المصري وهو 144 درهماً، والقنطار المصري وهو مئة رطل مع أنهم يستعملون الكيلو في الوزن وقنطارهم يساوي مئة كيلو ويتعلمون عن الذراع المصري مع أن جميع المبيعات هنا بالمتر.."[2].

بطبيعة الحال فإن الفترة التاريخية المشار إليها أعلاه منذ الاستقلال 1951م وحتى عام 2011م ليست متجانسة، فقد شهدت نظامين سياسيين لكل منهما توجهاته فيما يتعلق بموضوع الدراسة:

أ – التنشئة والقيم السياسية خلال نظام الحكم الملكي (1951م – 1969م):

من الصعب الاعتماد على دراسة مضمون التنشئة السياسية في مناهج التعليم خلال هذه الفترة المبكرة، ولذا يمكن الاستعانة بالمصادر المكتبية على قلتها التي تناولت الموضوع في تلك الفترة، كما يمكن للباحث استدعاء الذاكرة من خلال ما درسه خلال المرحلة الابتدائية في ستينيات القرن الماضي. فقد كانت ليبيا غداة إعلان استقلالها في ديسمبر 1951م من أفقر دول العالم، كما أن الأمراض والأوبئة المستوطنة في البلاد كانت تفتك بالسكان، أو تحولهم إلى طاقة معطلة مثل الجدري والتراكوما والسل وغيرها، ولم تكن هناك أية بنية صحية تذكر خاصة خارج المدن الكبيرة القليلة. لقد

1 – نقولا زيادة، حول العالم في 76 عاماً، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2007م، ص 270.
2 – المرجع السابق، ص 271.

كان الأميون في ليبيا يشكلون نسبة تتجاوز 90% من السكان[1]. فهل كان بإمكان السلطات الليبية غداة الاستقلال وفي هذه الظروف تأسيس نظام تعليمي يضمن منهجاً يؤسس للهوية والقيم السياسية؟ بالطبع لم تتوفر للنظام الملكي الإمكانيات المادية والبشرية التي تساعده على التأسيس لنظام تعليمي يستجيب لحاجات الدولة دون مساعدة الدول الأخرى، والمنظمات الدولية، وخاصة منظمة اليونيسكو، ولم تتنبه الحكومات المتعاقبة لمعالجة مسألة الهوية الوطنية، والقيم السياسية، خاصة في مناهج التعليم.

إذاً لم يكن ضمن أجندة الحكومات الليبية الملكية المتعاقبة التأسيس للهوية الوطنية الليبية إلا متأخراً على عهد حكومة عبد الحميد البكوش عام 1968م، حيث أدرك النظام الملكي في سنواته الأخيرة قبل سقوطه، أن فكرة الدولة الليبية المستقلة التي هي ليست إيطالية أو عثمانية، لم تكن مفهومة لدى الليبيين، من هنا رأيناهم يتعاملون معها كأنها دولة المستعمر، وذلك جعل بعضهم ينهبها والأخر يساهم في تلويثها وآخرون يعبثون بها، الدول التي يحس فيها المواطن بدولته تدفعه للحفاظ عليها والتضحية من أجلها. الحكومات الليبية المتعاقبة لم تركز على هذا الجانب المحوري المعنوي في بناء الدولة والهوية، كان يجب التأسيس لقيم الهوية والوطن والديمقراطية في المقررات الدراسية. غياب هذا الإحساس كان مبعث عدم استقرار ليبيا، وجعلها في مهب الريح، وأوقعها في أحضان ديكتاتورية عسكرية.

وإذا ما استدعينا الذاكرة عن المناهج التعليمية في ستينيات القرن الماضي يمكن أن نرسم صورة مشابهة لواقع تلك المناهج التعليمية المتعلقة بالهوية والقيم السياسية، فقد كانت كتب المقررات التعليمية الابتدائية في ستينيات القرن الماضي تتضمن بعض النصوص والرموز ذات البعد السياسي، ومن ذلك أن تلك الكتب المقررة كانت تحوي بعد صفحة الغلاف الخارجي صفحتين، في الصفحة الأولى صورة للملك إدريس، وفي الثانية لولي عهده الحسن الرضا، وكانت هناك مادة للتربية الوطنية في الصف الخامس تتضمن موضوعات مثل وظائف البلدية وغيرها، وكانت بعض موضوعات

1 – البشير علي الكوت، ليبيا: الهوية والاستبداد والثورة، مرجع سابق، ص 94 .

الأناشيد والنصوص إلى جانب النشيد الوطني "يا بلادي"، وقصائد شعرية لأحمد رفيق المهدوي (غيث الصغير)، أو قصيدة وطنية لأحمد الشارف، أو تدريس الحركة السنوسية في كتب التاريخ في الصف الخامس أو السادس.

ب – التنشئة والقيم السياسية خلال فترة الحكم العسكري (1969م–2011م):

تميزت الفترة المشار إليها بالتغيير عما سبقها لعدة اعتبارات، فقد جاء انقلاب 1969م بعد أن سبقته تغيرات مهمة في التعليم في أواخر النظام الملكي، فقد تطور التعليم أفقياً من خلال انتشار المدارس عبر ربوع ليبيا، وعمودياً من خلال إضافة مراحل من التعليم الثانوي والمتوسط والجامعي. من ناحية أخرى فإن النظام الجديد جاء محملاً بإيديولوجيات قومية واشتراكية، وبوصفه نظاماً شمولياً فقد وظف المناهج التعليمية لتوجهاته الإيديولوجية، كما أن النظام أصبح يمتلك عائدات نفطية كبيرة. فهل وُظفت المناهج التعليمية لصالح التنشئة السياسية المتعلقة بالهوية والقيم السياسية الوطنية؟

للإجابة عن هذا السؤال يمكن القول بأن التوجهات القومية العربية والإسلامية والأفريقية وغيرها، وبالرغم من كونها جزءاً من الهوية الليبية، فقد جاءت على حساب الهوية الوطنية الليبية، وهو ما انعكس على مناهج التعليم.

النظام السابق كان نظاماً مؤدلجاً بالكامل، خاصة بعد عام 1975م أي بعد صدور الكتاب الأخضر، فقد أسس ذلك الكتاب لرؤية طالت كل مجالات الحياة، وهو ما أطلق عليه رأس النظام **النظرية العالمية الثالثة**، بزعم أنها نظرية تقارع النظرية الرأسمالية والنظرية الشيوعية، وبغض النظر عن محتوى هذا الطرح فإنه قد تحول إلى طرح رسمي للدولة وجب الإيمان به من الجميع، بل وتطبيقه. وهكذا فمن الناحية التعليمية أصبح لزاماً تلقين مقولات الكتاب الأخضر للناشئة والبالغين، بل ومحاولة تكييف كل المقررات الإنسانية بما يتماشى مع مقولاته. وقد طال هذا التلقين كل المستويات التعليمية تقريباً بما فيها التعليم الجامعي، ففي الجامعة كانت هناك أربع مواد أو مقررات إجبارية تتعلق بما أطلق عليه "الفكر الجماهيري"، بل إن مقررات جامعة سبها تضمنت 6 مقررات في هذا الشأن، ولم تعف أية كلية أو تخصص من دراسة الفكر الجماهيري، بما فيها الكليات الطبية والهندسية والتقنية وغيرها.

2- التنشئة والقيم السياسية في مناهج التعليم الحالية (2011م-2021م):

من خلال متابعة التطورات التي مرت بها مناهج التنشئة السياسية بعد عام 2011م، لوحظ أن هناك خلافات حول مضمون مناهج التعليم المتعلقة بالتربية الوطنية، التي هي المقرر الرئيس لمضمون التنشئة السياسية في مرحلة التعليم الأساس، ويعود هذا إلى اختلاف توجهات صانعي القرار الذين ينتمون إلى تيارات مختلفة، بعضها يغلب عليه التوجه الديني وبعضها الأخر يغلب عليه التوجه القومي أو التوجه الجهوي وغيرها من التوجهات، وقد انعكس هذا الخلاف على محتويات المنهج، وهو ما أدى على سبيل المثال إلى صدور قرار وكيل عام وزارة التعليم بالحكومة الليبية المؤقتة رقم 391 لسنة 2017م بشأن إيقاف تدريس مادة التربية الوطنية بجميع مراحل التعليم الأساس للعام الدراسي2017م-2018م، وتشكيل لجنة مختصة من الخبراء والمختصين لإعادة النظر في مقررات مادة التربية الوطنية بمراحل التعليم الأساس، بما يحقق الأهداف الخاصة والعامة المرجوة من تدريس هذه المادة، وقد تلى القرار المذكور قرار مماثل من حكومة الوفاق بوقف مقررات التربية الوطنية وإعادة النظر فيها بصورة مشتركة بالتنسيق بين الوزارتين في الشرق والغرب، وقد سبق هذا القرار قرار آخر من الحكومة المؤقتة بحذف بعض الدروس من مقررات التربية الوطنية[1]، كما اعترض المفتي على مقررات التربية الوطنية في بيان له بتاريخ 10 أكتوبر 2012م[2].

1 - وتلك الموضوعات التي أوقف تدريسها حسب القرار رقم 36 لسنة 2017م هي: درس يوم التحرير للصف الرابع، درس غيث الصغير للصف الخامس، درس الشورى في الإسلام للصف السادس، درس المطالبة بالحقوق للصف السادس، درس قيمة الحياة للصف السابع، درس شخصيات من بلادي للصف السابع والثامن والتاسع، درس قيمة الوفاء للصف الثامن، درس ميثاق الحرابي، ودرس دور المجتمع المدني للصف الثامن. 10أكتوبر 2017م https://correspondents.org/2017/10/10/cancelation

2 - جاء في مقدمة بيان المفتي: "فإن أي بلد مسلم لا جدوى له من التربية الوطنية أو الثقافة المدنية المقررة بالمدارس، إن لم تكن نصوصها في الوقت الذي تبعث الطالب على حب الانتماء إلى وطنه، تبعثه أيضا إلى الاعتزاز بانتمائه إلى الإسلام وتحببه إليه، فلا ينبغي أن يفاجأ الطالب بأية معلومة تقدم إليه تتعارض مع مبادئ دينه، بل حتى عند التربويين الوضع الأمثل لإيصال ما يراد إيصاله إلى الأطفال وصغار الطلاب من تعاليم وقيم أو مهارات خاصة، أن يقدم إليهم ذلك ضمن مواد أخرى مقرّرة ليتشربوها بسهولة ودون عناء"، أي أن المفتي يعترض على وجود مادة التربية الوطنية من الأساس، وهو تدخل يتجاوز صلاحياته. انظر صفحة دار الإفتاء على الفيس بوك بتاريخ 10 أكتوبر 2012م.
https://www.facebook.com/IFTALibya/posts/446491872067578

وفي تقديري الخاص فإن هذه المادة يجب أن تركز بالدرجة الأولى على تنمية الشعور والانتماء الوطني وقيم الديمقراطية، وعلى التداول السلمي على السلطة والمشاركة السياسية والتعايش السلمي والمساءلة والشفافية وغيرها، وهي قيم تجد أساسها في الدين الإسلامي وفي الغالب في الأديان والثقافات المختلفة، ولكنها غير متداولة، وغير معترف بها في مجتمعنا، من ناحية أخرى مازال تغليب العامل القومي العربي على حساب تعزيز الهوية الوطنية الليبية هو الغالب على المناهج، وخاصة في مادة التاريخ في مرحلتي التعليم الأساس والثانوي، ويعد هذا التوجه عامل ضعف على حساب تعزيز الهوية الوطنية الليبية، وهو استمرار لتوجهات النظام السابق والتي أدت إلى إضعاف الهوية الوطنية الليبية، فالملاحظ أن هذه التوجهات القومية العروبية المبالغ فيها في المناهج الليبية لا توجد تقريباً في أية مناهج في دولة عربية أخرى بما فيها دول الخليج العربي وغيرها. وفيما يلي دراسة لمضمون التنشئة السياسية في مناهج التعليم خلال الفترة المشار إليها:

أ – مضمون التنشئة والقيم السياسية في مقررات التعليم الأساس والثانوي:

هذا الجزء من الدراسة يركز على تحليل مضمون كمي وكيفي للمقررات التعليمية المتعلقة بالتنشئة السياسية والخاصة بالهوية والقيم السياسية، ولتحقيق هذه الغاية اختيرت مقررات ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الدراسة وهي ثلاثة مقررات (التربية الوطنية، الاجتماعيات، اللغة العربية)، إذ إن المقررات المذكورة ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالهوية الوطنية والقيم السياسية. فما هو مضمون هذه المقررات المتعلق بالهوية والقيم السياسية؟ وما الذي يمكن أن تضيفه في هذا المجال؟ وهو ما سنحاول استعراضه في بعض محتويات هذه المقررات الدراسية.

لعل تحليل مضمون مقررات التربية الوطنية يكشف مدى تسخير هذه المقررات لترسيخ الهوية والقيم السياسية، ولم نجد من خلال البحث في مضمون مناهج التعليم الأساس من الصف الأول وحتى الصف الثالث أية عبارات أو دلالات تؤشر إلى نوع من التربية الوطنية والقيم السياسية ولو بشكل رمزي بسيط، ولعله من المعلوم أن الطفل في هذه السن المبكرة من التعليم، لا يستطيع استيعاب مفاهيم وقيم سياسية إلا بشكل محدود جداً مثل اسم الدولة واسم رئيس الدولة، ويمكن أن ينعكس ذلك على المقررات الدراسية في هذه السنوات على شكل وضع اسم الدولة وعلمها في الغلاف أو الصفحات

الأولى من الكتاب المدرسي، ومع التقدم في السنوات الدراسية تزيد مقدرة الطفل على استيعاب مفاهيم ورموز أخرى بشكل مبسط تزداد اتساعاً وتعقيداً بالتقدم في مراحل الدراسة.

بوصف أنه لا يوجد مقرر للتربية الوطنية في السنوات الثلاث من التعليم الأساسي فإننا سنحاول تلمس المدلولات الرمزية في الهوية والقيم السياسية في مقررات اللغة العربية، ففي كتاب اللغة العربية للصف الأول على سبيل المثال، والذي يحوي 23 فصلاً تقع في 200 صفحة، يوجد على الغلاف علم الدولة وتحته عبارة "دولة ليبيا" وهو نمط متبع في غلاف كل المقررات تقريبا ولجميع المراحل التعليمية التي لها مقررات رسمية. وبالرغم من إشارة المؤلفين في مقدمة الكتاب إلى أن أحد الأهداف الثمانية للمقرر "التأسيس المبدئي للانتماء الوطني"[1] إلا أننا لا نكاد نجد شيئاً يذكر من ذلك في المقرر المذكور، باستثناء قصيد قصيرة من خمسة أبيات من الشعر وردت في الدرس السابع تتغنى بالبلد عموماً دون الإشارة إلى ليبيا أو غيرها، يقول مطلعها: بلدي بلدي أنا أهواه[2]. ومن ضمن الدرس التاسع صفحة فيها صورة علم الدولة، وثلاثة أسطر جاء فيها: "ما أحلاك يا وطني! جبالك شامخة، وشواطئك جميلة، وصحراؤك فسيحة، وسهولك خصبة، ما أجملك يا ليبيا!"[3]، وفي موضع آخر تكررت مفردتان في التدريب على نطق الكلمات "أنت ليبي، أنتِ ليبية" وباستثناء ورود كلمة ليبيا في النص لا تبدو أن النصوص معبرة عن القيم السياسية الليبية. أما في مقرر اللغة العربية للصف الثاني الذي يحتوي 16 درساً، منها درس واحد فقط ذو علاقة بالهوية والقيم السياسية، وهو الدرس الثاني بعنوان "وطني"، حيث يبدأ الدرس بصورة طفل يحمل الراية الوطنية، كما ورد في الدرس نفسه

1 – لجنة من أساتذة اللغة العربية، اللغة العربية "مقرر اللغة العربية للصف الأول من التعليم الأساسي"، دولة ليبيا: مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، 2022م، ص 6.

2 – نفس المرجع، ص 63، وتقول الأبيات: بلدي بلدي أنا أهواه، بلدي بلدي لا أنساه، بلدي بلدي ما أحلاه، بلدي بلدي ما أغلاه، فاحفظ بلدي يا رباه.

3 – نفس المرجع ص 73، ص 140.

قصيدة من سبع أبيات للشاعر الليبي الدرناوي **حسن السوسي** بعنوان "موطن الأجداد"[1]، وتصدرت الدرس صورة للراية الوطنية، القصيدة تغنت بالوطن دون ذكر لاسم ليبيا.

في مقرر اللغة العربية للصف الثالث الذي يقع في عشرين درساً (160 صفحة)، هناك بعض الدروس والنصوص المتعلقة بالهوية الوطنية والقيم السياسية، وهي ربما أكثر من الصف الأول والثاني، ومنها دروس خاصة بالهوية الوطنية: ليبيا (الدرس العاشر)، والصحراء الليبية (الدرس التاسع)، وتحية العلم (الدرس الحادي عشر). ودروس خاصة بالقيم السياسية: بناة الوطن (الدرس السادس)، وهو درس يتناول بعض المهن التي يُسهم أصحابها في بناء الوطن، مثل: المعلم، والفلاح والخباز، والجندي، والشرطي، والنجار، وغيرها، وحب العمل (الدرس السابع)، وهو درس يركز على قيمة العمل ودوره في البناء بوصفه قيمة سياسية، وأخر عنوانه: حقوقي (الدرس الخامس عشر)[2]، وهو أيضاً يقع ضمن موضوعات القيم السياسية المتعلقة بالحقوق.

في كتاب التربية الوطنية للصف الرابع، وهو أول مقرر يدرسه الطالب في مرحلة التعليم الأساسي يتعلق مباشرة بالهوية والقيم السياسية، لا يوجد ضمن صفحات الكتاب (88 صفحة) ما يتناول موضوع الهوية الليبية بشكل مباشر، بل إن اسم ليبيا لم يذكر في الكتاب إلا مرات معدودة، مرة على الغلاف للإشارة إلى اسم الدولة (موجود في كل الكتب المقررة تقريباً)، ومرة أخرى للإشارة إلى حقوق التأليف! ومرة أخرى وردت في أحد الدروس "أختار مع زملائي حياً من أحياء ليبيا..."[3]، كما وردت في موضع آخر مع خريطة بيضاء لليبيا عند الإشارة إلى الثروات الطبيعية[4]. أما ما يتعلق بعرض دروس واستخدام مصطلحات وجمل تتعلق بالقيم السياسية فقد استخدمت مصطلحات المساواة

1 – لجنة من أساتذة اللغة العربية، اللغة العربية، مقرر اللغة العربية للصف الثاني من التعليم الأساسي، دولة ليبيا: وزارة التعليم، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، 2022م، ص 31.

2 – انظر لجنة من أساتذة اللغة العربية، اللغة العربية، مقرر اللغة العربية للصف الثالث من التعليم الأساسي، دولة ليبيا: وزارة التعليم، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، 2022م.

3 – لجنة متخصصة بتكليف من مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، كتاب التربية الوطنية للصف الرابع من التعليم الأساسي، دولة ليبيا، وزارة التعليم، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، 2022م، ص 59.

4 – نفس المرجع، ص 74.

والتسامح والحوار التي وردت كمصطلحات مجردة دون شرح ضمن مصطلحات أخرى في إحدى صفحات الكتاب. كما ورد في المقرر نفسه عبارة "ألتزم بتحية العلم كل صباح"[1]، وهي عبارة تنم عن قيمة سياسية تتعلق باحترام راية الدولة. وفي موضع أخر وردت جملة تحوي بعض القيم السياسية أيضاً "أتحلى بقيم العيش معاً: التعاون، قبول الأخر، احترام الجوار"[2]، وعبارة "الاستعداد لقبول الأخر على اختلافه"[3]، وهي جوانب إيجابية، على قلتها، تحسب للمقرر.

وابتداء من الصف الخامس يدرس التلميذ مادة أخرى يمكن أن تكون ذات صلة بالهوية والقيم السياسية، وهي مادة الاجتماعيات، وبحسب محتوياتها تتعلق بالتاريخ والجغرافيا، وكما يبدو فإنه من المتوقع أن تكون مادة التاريخ تتناول شيئاً من التاريخ الليبي على الأقل غير أن بعض الموضوعات ليس لها صلة مباشرة بالتاريخ الليبي، فقد كانت موضوعات الجزء الخاص بالتاريخ على سبيل الحصر وبالترتيب: العرب قبيل ظهور الإسلام، ظهور الإسلام، قيام الدولة الفاطمية، الخلفاء الراشدون، قيام الدولة الأموية وأتساعها، قيام الدولة العباسية، قيام الدولة الأيوبية، الحملات الصليبية على الوطن العربي، المماليك وصدهم المغول وطردهم الصليبيين. وهنا يمكن التساؤل حول الانتقائية في اختيار وترتيب الموضوعات والعناوين، فلماذا تُدرس الدولة الفاطمية قبل الخلفاء الراشدين دون مراعاة الترتيب التاريخي؟ ألم يكن من الأفضل دراسة التاريخ من خلال الرقعة الجغرافية لليبيا وشمال أفريقيا وما مرت به من تحولات قبل الإسلام وبعده مثلاً؟

في المقابل يبدو مقرر التربية الوطنية للصف الخامس موجهاً بشكل أفضل ومباشر نحو الهوية الليبية والقيم السياسية، فقد جاءت موضوعاته كالتالي: بلادي ليبيا، ليبيا للجميع، المساواة، العدل، التعاون والتضامن، التسامح، قبول الآخر، ثقافة الحوار. أما في مادة اللغة العربية فلم يرد في النصوص إلا موضوع واحد يمكن إدراجه ضمن تعزيز الهوية والتعريف بالوطن وهو يتعلق بعروس

1 – نفس المرجع، ص52، ص 54.
2 – نفس المرجع، ص 62.
3 – نفس المرجع، ص 65.

البحر "طرابلس"[1]. في المقابل كانت هناك موضوعات أخرى مثل قصيدة بعنوان "نحو العزة" لشاعر مصري[2] يتغنى بالوحدة العربية مع خريطة للدول العربية، وموضوع آخر بعنوان "بأي ذنب قتل" عن استشهاد الطفل الفلسطيني **محمد الدرة**[3]. وفي هذا السياق مازال يلاحظ تكرار نهج النظام السابق الذي يهتم بالهوية العابرة للحدود مقابل تجاهل وطمسها الهوية الليبية.

أما في مقرر التربية الوطنية للصف السادس فتوجد ثمان موضوعات، ليس بينها موضوع يتعلق بالهوية، بينما نجد موضوعين يتعلقان بالقيم السياسية (الأول والثاني)، وهما على التوالي: حقوقي وواجباتي، وحريتي مسئولة[4]. أما مقرر الاجتماعيات فيتناول القسم الأول منه تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر، إذ تناول فترتي العهد العثماني والاحتلال الايطالي على الأخص[5]، وبالرغم من أن تدريس تاريخ ليبيا يدخل ضمن التعريف بهويتها فإن طريقة التناول تظل محل جدل، فلم يشر خلال العهد العثماني إلى الضرائب التي فرضها العثمانيون والتي أفقرت المواطن الليبي، وإهمال التعليم والبنية التحتية وغيرها، بل تحدث المقرر عن انجازات مزعومة للعديد من الولاة العثمانيين، كما لم تتم الإشارة إلى الثورات الوطنية خاصة ثورة غومة المحمودي وسيف النصر بوصفها تمثل رفضاً لسياسة الإفقار والإذلال، ونوعاً من الاستقلالية نحو الهوية الوطنية التي أرسى القره مانليون بعض أسسها. ومع ذلك تبقى معالجة الموضوع بشكل عام تصب في مصلحة الهوية الليبية وقيم الفداء والوطنية خاصة ما يتعلق بمقاومة الاحتلال الإيطالي وبناء الدولة الليبية المستقلة.

1 – لجنة من أساتذة اللغة العربية، اللغة العربية، مقرر اللغة العربية للصف الخامس من التعليم الأساسي، دولة ليبيا: وزارة التعليم، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، 2022م، ص 27.

2 – نفس المرجع، ص 43.

3 – نفس المرجع، ص 37.

4 – لجنة متخصصة بتكليف من مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، كتاب التربية الوطنية للصف السادس من التعليم الأساسي، دولة ليبيا، وزارة التعليم، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، 2022م، ص ص 7 – 26.

5 – لجنة متخصصة بتكليف من مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، كتاب الاجتماعيات للصف السادس من التعليم الأساسي، دولة ليبيا، وزارة التعليم، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، 2022م ، ص ص 11 – 64.

أما في مقرر اللغة العربية للصف السادس الذي تضمن ستة عشر موضوعاً ومسرحية فلم يرد إلا موضوع واحد يتعلق بقيمة سياسية، وهو بعنوان "علم بلادي"[1]، وموضوع آخر عن مدينة غدامس وهو ما يمكن أن يساهم في التعريف بالوطن وتعزيز الهوية والانتماء[2].

في الصف السابع تبدو مادة التربية الوطنية موجهة بشكل مباشر نحو بعض القيم السياسية المتعلقة بالحقوق: حقوق الطفل وواجباته، الحق في الهوية، الحق في الصحة، حق الطفل في التعليم، حماية الطفل، واجباتي داخل المجتمع، مسئوليتي تجاه المجتمع، المساواة وعدم التمييز، والاختلاف والتوافق[3]، وهي جميعها قيم سياسية تتعلق بالمواطنة والحقوق والواجبات وغيرها من القيم ذات الأبعاد السياسية. كما يدرس التلميذ في الصف السابع مادة التاريخ بعنوان: تاريخ ليبيا والعالم القديم، غير أن محتوى المادة لا يبدو مركزاً على التاريخ الليبي، فهو عبارة عن خمسة أبواب على النحو التالي: تطور حياة الجماعات البشرية في فترة ما قبل التاريخ، الحضارات العربية القديمة في بلاد الشام والرافدين، الحضارة القديمة في شمال أفريقيا، الحضارات الوافدة إلى المنطقة العربية وعلاقتها بليبيا، والحضارة القديمة في شبه الجزيرة العربية[4]، فهل هذا يمثل تاريخ ليبيا؟

كما يدرس التلميذ في الصف السابع مادة: جغرافية ليبيا، وهي مادة تعزز معلومات التلميذ بوطنه وطبيعته وهويته، فالمقرر يتناول الجغرافية الطبيعية والبشرية والاقتصادية لليبيا وغيرها[5]. أما في مقرر اللغة العربية فرغم تعدد موضوعات النصوص والتعبير وغيرها فإننا لا نكاد نجد موضوعاً

1 – لجنة من أساتذة اللغة العربية، اللغة العربية، مقرر اللغة العربية للصف السادس من التعليم الأساسي، دولة ليبيا: وزارة التعليم، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، 2022م، ص 30.

2 – نفس المرجع، ص 38.

3 – أنظر لجنة متخصصة بتكليف من مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، كتاب التربية الوطنية للصف السابع من التعليم الأساسي، دولة ليبيا، وزارة التعليم، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، 2022م.

4 – أنظر لجنة متخصصة بتكليف من مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، كتاب تاريخ ليبيا والعالم القديم للصف السابع من التعليم الأساسي، دولة ليبيا، وزارة التعليم، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، 2022م.

5 – أنظر كتاب لجنة متخصصة بتكليف من مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، كتاب جغرافية ليبيا للصف السابع من التعليم الأساسي، دولة ليبيا، وزارة التعليم، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، 2022م.

واحداً له علاقة بالهوية الوطنية والقيم السياسية، باستثناء موضوع واحد عن أفريقيا القارة التي إليها ننتمي، وهي إحدى معالم الهوية والانتماء في ليبيا[1].

في مادة التربية الوطنية للصف الثامن نلاحظ تعمقاً أكبر في تناول قضايا الهوية والقيم السياسية، فقد احتوى المقرر على موضوعات: وطني، المواطنة، المواطنة البعد الاجتماعي، المواطنة البعد الإداري، المواطنة البعد القانوني، المواطنة البعد السياسي، الحرية، العمل التطوعي، المشاركة في الحياة الثقافية، المسئولية تجاه المحيط الطبيعي، وهي في أغلبها موضوعات تتعلق بالهوية والقيم السياسية[2]. كما يدرس التلميذ في الصف الثامن مادة التاريخ الإسلامي، وهي مادة مهمة لها علاقة بالجانب الهوياتي الديني الإسلامي الليبي، كما أن عرض المقرر تضمن تتبع انتشار الإسلام[3]. ويدرس التلميذ جغرافية الوطن العربي! بالرغم من أن الكيان الليبي أقرب للبعد الجغرافي المتوسطي والأفريقي منه للبعد الجغرافي الخليجي العربي مثلاً[4]. أما في مقرر اللغة العربية في الجزء الخاص بالنصوص الأدبية الذي تضمن عشرة موضوعات فقد تضمن قصيدة لشاعر الوطن أحمد رفيق المهدوي بعنوان (وداعاً أيها الوطن)، مقابل أبيات من قصيدة عن فلسطين للشاعر **محمد مصطفى الماحي**، وأبيات من قصيدة للشاعر أحمد الشارف يتغنى فيها بالأمة العربية! وفي القراءة والتعبير هناك عشر موضوعات، بينها واحد عن معركة المرقب إحدى معارك الجهاد الليبي ضد الطليان[5].

في الصف التاسع يتناول مقرر التربية الوطنية موضوعات ذات علاقة مباشرة بالقيم السياسية السائدة، وهو دور مهم للتنشئة السياسية في المؤسسات التعليمية، فقد تناول المقرر موضوعات:

1 – أنظر لجنة من أساتذة اللغة العربية، اللغة العربية، مقرر اللغة العربية للصف السابع من التعليم الأساسي، دولة ليبيا: وزارة التعليم، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، 2022م.

2 – أنظر لجنة متخصصة بتكليف من مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، كتاب التربية الوطنية للصف الثامن من التعليم الأساسي، دولة ليبيا، وزارة التعليم، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، 2022م.

3 – أنظر لجنة متخصصة بتكليف من مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، كتاب تاريخ الإسلام للصف الثامن من التعليم الأساسي، دولة ليبيا، وزارة التعليم، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، 2022م.

4 – أنظر لجنة متخصصة بتكليف من مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، كتاب جغرافية الوطن العربي للصف الثامن من التعليم الأساسي، دولة ليبيا، وزارة التعليم، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، 2022م.

5 – انظر لجنة من أساتذة اللغة العربية، اللغة العربية، مقرر اللغة العربية للصف الثامن من التعليم الأساسي، دولة ليبيا: وزارة التعليم، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، 2022م.

الديمقراطية، المشاركة في الحياة العامة، التداول السلمي على السلطة، المجتمع المدني، مشاركة المرأة في المجتمع، الانتخابات، إلى جانب تدريبين على ممارسة المشاركة السياسية عبر الانتخابات[1]. كما يدرس تلميذ الصف التاسع مادة تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر، وقد سبق للتلميذ دراسته في الصف السادس غير أنه يدرسه هذه المرة بشيء من التوسع، مع ملاحظة أن هناك دراسة لتاريخ ليبيا على شكل أقاليم في بعض الأحيان (طرابلس، برقة، فزان)، وهي طريقة لم تكن معهودة في دراسة التاريخ الليبي فيما سبق منذ الاستقلال وحتى عام 2011م[2]، وفي هذا المقرر أشير إلى ثورتي **سيف النصر** و**المحمودي** على عكس مقرر الصف السادس، كما يحسب لمقرر الصف التاسع تدريسه للحركة السنوسية بوصفها حركة دينية ووطنية.

في المرحلة الثانوية التي هي في الغالب إعداد للدراسات الجامعية، نجد أن الطالب يدرس في السنة الأولى، وقبل أن يتخصص في القسم العلمي أو الأدبي في السنة الثانية، يدرس مقررات قليلة ذات صلة بالهوية والقيم السياسية، ومن هذه المقررات تاريخ الوطن العربي في العصر القديم، ومن بين تسعة فصول في هذا المقرر يوجد فصل واحد ذو صلة مباشرة بتاريخ ليبيا، وهو الفصل السادس الذي يتناول تاريخ ليبيا القديم، وبنفس القدر الذي تتناول فصول أخرى من الكتاب تاريخ بلاد الرافدين والشام والجزيرة العربية ووادي النيل وغيرها[3].

1 – انظر لجنة متخصصة بتكليف من مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، كتاب التربية الوطنية للصف التاسع من التعليم الأساسي، دولة ليبيا، وزارة التعليم، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، 2022م.

2 – انظر لجنة متخصصة بتكليف من مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، كتاب تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر للصف التاسع من التعليم الأساسي، دولة ليبيا، وزارة التعليم، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، 2022م، ص 29 و30.

3 – انظر لجنة متخصصة بتكليف من مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، كتاب تاريخ الوطن العربي في العصر القديم للصف الأول الثانوي، دولة ليبيا، وزارة التعليم، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، 2022م.

جدول رقم (1)

عدد الدروس التي خصصت للهوية أو القيم السياسية بالكامل أو في جزء منها في مقررات التعليم الأساسي 2021م

السنة الدراسية	عدد الدروس المتعلقة بالهوية	عدد الدروس المتعلقة بالقيم السياسية
الصف الأول	2	x
الصف الثاني	1	X
الصف الثالث	3	3
الصف الرابع	1	3
الصف الخامس	3	5
الصف السادس	2	3
الصف السابع	6	10
الصف الثامن	2	10
الصف التاسع	4 (أبواب في التاريخ)	7

ب- مضمون التنشئة والقيم السياسية في مقررات التعليم العالي:

كما يبدو لم يعد التعليم العالي بعد عام 2011م يحظى باهتمام الحكومة فيما يتعلق بترسيخ الهوية والقيم السياسية كما كانت عليه الحال خلال فترة النظام السابق، ويعود ذلك إلى أن هذا المستوى من التعليم في العادة هو تعليم تخصصي، كما أن الطالب في هذه المرحلة من المفترض أن يكون قد تعدى مستوى التلقين والتنشئة، بالرغم من أن التنشئة السياسية عملية مستمرة طيلة حياة الفرد وإن اختلفت الوسائل أو الأساليب، التي كانت سائدة في التعليم الأساسي والثانوي، يضاف إلى ما سبق أن الوضع غير المستقر السائد في ليبيا خلال الفترة الأخيرة مازال يلفه الغموض فيما يتعلق بالهوية والقيم السياسية بسبب كثرة الصراعات وتعدد أطراف الصراع والتجاذبات والتدخلات الخارجية في الشأن الليبي. أما فيما يتعلق بالتعليم العالي فإن مقررات التنشئة السياسية لم يعد لها وجود بعد عام 2011م بعد أن كانت تحظى بتركيز كبير من النظام السابق تحت مسمى "الفكر الجماهيري"، وكانت تقدم على أربعة مقررات أو أكثر. إن إلغاء مقررات التنشئة السياسية بشكل كامل في مؤسسات التعليم العالي يعد خطأً كبيراً، الكثير من دول العالم تفرض مقررات معينة ذات صلة بالتنشئة السياسية على كل طلبة التعليم العالي بغض النظر عن تخصصاتهم، فالتنشئة السياسية عملية مستمرة في حياة الإنسان لا تتوقف عند مرحلة معينة، صحيح أن هذه التنشئة في التعليم العالي لن تكون بأسلوب

تلقيني، كما هو الشأن في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي، ولكن وجود مقرر في مجال التنشئة السياسية في هذه المرحلة أمر حيوي ومفيد. ويمكن للمختصين انتقاء محتوى لهذا المقرر له علاقة بالتطور السياسي للدولة منذ الاستقلال وكذلك طبيعة الدستور ومكوناته وغيرها من الموضوعات ذات العلاقة، مثل هذه المفردات ستكون ذات مردود مفيد وتحفز الطالب المواطن على الاهتمام بالقضايا الوطنية المهمة، وتأكيد قيم المواطنة والحريات والحقوق والديمقراطية والمشاركة وغيرها، ومثل هذه المقررات يدرسها حتى الطلبة غير الليبيين الذين يدرسون في مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، وتساعدهم على فهم طبيعة الدولة ودستورها وقيمها، وهي طريقة موجودة في بعض جامعات العالم[1].

ثالثاً – آفاق مستقبلية في مضمون التنشئة والقيم السياسية في مناهج التعليم في ليبيا

يبدو أن واضعي المناهج التربوية المتعلقة بالتنشئة والقيم السياسية في ليبيا مازالوا غير مستوعبين، أو غير مقتنعين بفكرة الدولة/الأمة أو الدولة القومية، بالرغم من أن معظم دول العالم استوعبت هذه الفكرة منذ عام 1648م تاريخ عقد معاهدة **ويستفاليا** بين بعض الدول الأوروبية، إذ لم تحظ فكرة الدولة الأمة بالاهتمام منذ استقلال ليبيا عام 1951م وإلى اليوم، وفيما تعمل معظم الدول العربية في هذا السياق وتعزز هويتها الوطنية في إطار الدولة/الأمة إلا أن ما يجري في ليبيا لازال يحط من قيمة الهوية الوطنية لصالح الهوية القومية والدينية، بالرغم من عدم وجود تعارض بين الهوية الليبية وأبعادها الأخرى العابرة للحدود. وبحسب مجريات الأحداث على مدى أكثر من سبعين عاماً فإن مضمون التنشئة السياسية سيظل أسير النظم السياسية المتعاقبة وتوجهاتها، وبالرغم من حدوث بعض التطور المحدود لصالح الهوية الوطنية والقيم السياسية خلال العقد الأخير فإن سياق التنشئة السياسية عموماً مازال يبدو مشوشاً ومحل تجاذب بين التيارات المختلفة في ليبيا، أي أن الاتفاق على مضمون التنشئة السياسية المتعلق بالهوية الوطنية والقيم السياسية تعترضه المعوقات التالية:

---

1 – أصدر وزير التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 1 فبراير 2022م القرار رقم 122 لسنة 2022م بتشكيل لجنة من الأكاديميين لإعداد مقرر مادة الثقافة الوطنية لمرحلة التعليم الجامعي، وقد كان الباحث ضمن هذه اللجنة، لكنني لم أستطع الاستمرار في العمل مع اللجنة لأسباب خاصة، وهو ما جعلني أنسحب منها قبل الشروع في تقديم شيء بالخصوص، وليس لدي علم بما قام به بقية الزملاء في اللجنة حتى تاريخه (يونيو 2023م).

1- عدم تحقيق الاستقرار السياسي الذي يضمن وضع وتنفيذ محتوى صالح ومتفق عليه للتنشئة السياسية فيما يتعلق بالهوية الوطنية والقيم السياسية.

2- وجود تيارات فكرية قومية ودينية متناحرة تحمل إيديولوجيات ومذاهب تتعارض وفكرة الهوية الوطنية الليبية والقيم السياسية المعاصرة للدولة/الأمة.

3- غياب الإرادة السياسية فيما يتعلق ببناء الهوية الوطنية الليبية وتعزيزها، إما بسبب عدم إدراك أهمية الهوية وإما بسبب وجود مشاريع هوياتية فوقومية، أو جهوية، أو قبلية تتعارض مع الهوية الوطنية الجامعة.

تبدو خطورة غياب الشعور الهوياتي بالأنا الوطنية، والانتماء الوطني، ذات تأثير مدمر على المدى الطويل، فليس هناك ما هو أخطر من فقدان جوامع مشتركة بين أبناء الوطن الواحد تدفعهم إلى الوحدة والتضامن معاً من أجل الحفاظ على هذا الوطن كيانه وتقدمه، بناء الهوية الوطنية للدولة/الأمة لا يتعارض مع الجوامع الهوياتية العابرة للحدود في المحيط الجغرافي، كالعروبة، والأمزغة على سبيل المثال، إن الحصن الأقوى في الواقع السياسي الدولي هو الدولة/الأمة الليبية، ففي هذا العالم المقسم إلى دول منذ نحو أربعمائة عام، تبحث فيها كل دولة عن مصالحها القومية بالدرجة الأولى. وإن الحفاظ على كيان الدولة يبدأ ببناء هويتها الوطنية والتمسك بها، وأولى خطوات البناء هو تحديد مبادئ وسمات وقيم هذه الهوية التي تمثل كل أبناء الوطن، أما الخطوة الثانية فهي بثها في أبناء الوطن وخاصة من خلال قنوات التنشئة السياسية، ولعل أهم هذه القنوات هي مؤسسات التعليم، وبدقة أكثر من خلال مقررات التربية الوطنية والثقافة السياسية. إن الجدل الذي رافق تدريس مقررات التربية الوطنية يجب أن ينتهي إلى الاتفاق على مقررات تعكس الأبعاد المعززة للهوية الوطنية ومنها:

1- مقررات دراسية تعكس جوهر الهوية الجامع بين الليبيين بوصفهم شعباً له قواسمه وسماته وتاريخه ومصيره المشترك الذي يميزه من غيره من الهويات.

2- الابتعاد في المقررات عن نقاط الخلاف الهوياتية وعدها شكلاً من التنوع الفسيفسائي للأمة الليبية.

3- إعداد مقررات التربية الوطنية والثقافة السياسية بعناية تراعي الجوانب الموضوعية والتربوية في مراحل التعليم المختلفة.

الخاتمة

من خلال العرض السابق لموضوع الدراسة لوحظ أن الاهتمام بالتنشئة السياسية في مناهج التعليم قد تفاوت من مرحلة لأخرى، منذ الاستقلال إلى اليوم، ففي الوقت الذي لم يسعف الوقت والإمكانيات النظام الملكي للتأسيس لمناهج تربوية وطنية مناسبة تؤسس للهوية الليبية وتواكب تطلعات الأمة الليبية كما أشار إليها دستور المملكة فإن الوضع لم يكن كذلك في المراحل اللاحقة، بعد انقلاب 1969م أتيحت الفرصة للنظام السابق والإمكانيات للتأسيس لمناهج تربوية تؤسس للهوية الوطنية وترسخها قام هذا النظام بالعمل على طمس الهوية الليبية، ووصم كل من ينادي بالهوية الوطنية الليبية بالرجعية والانفصالية، وبوصفه نظاماً يحمل إيديولوجيا معينة فقد عمل بكل قوة على ترسيخ هذه الإيديولوجية، الشعارات القومية العربية والأفريقية فيما بعد، ومقولات ما سمي بالنظرية العالمية الثالثة هي ما انعكس في مناهج التنشئة السياسية، وعلى حساب الهوية الوطنية للأمة/الدولة الليبية.

بعد عام 2011م ظهر هناك اندفاع وحماس في البداية نحو التأسيس لمقررات في التربية الوطنية تعكس قيم الوطنية والديمقراطية وغيرها، لكن سرعان ما تبدد هذا الحماس على وقع الخلاف بين أصحاب التوجهات والتيارات المختلفة، وكأن قيم الوطن والوطنية والمواطنة والعدل والمساواة والديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها قيم خلافية في ألف باء بناء الدول والأمم.

ومع مراجعة تقييميه لمقررات التربية الوطنية المجسدة للتنشئة السياسية في مراحل التعليم الأساسي والثانوي لوحظ أن هذه المقررات مازالت تركز في الغالب على البعد القومي العربي في التاريخ والجغرافيا وعلى حساب البعد الوطني الليبي للأمة الليبية والشعب الليبي، وهذا التركيز قد جاء على حساب الدولة الوطنية التي تجمع الليبيين جميعاً. مع ملاحظة أن الاتحادات الإقليمية المعاصرة كالاتحاد الأوربي مثلاً تجمع الأمم المختلفة، ولكن ليس على حساب الهويات الوطنية للأمم، فالاتحادات الإقليمية في عالم اليوم هي اتحادات مصالح وليست اتحادات عواطف كما هي الحال لدينا. وخلصت الدراسة كذلك إلى ضرورة التركيز على مقررات التربية الوطنية بما يحقق الوحدة الوطنية ويعزز الهوية الليبية شعباً وأمةً، ضرورة تضمين مقرر للثقافة السياسية تعكس الهوية الوطنية في مؤسسات التعليم العالي لتوثيق الصلة بين الأجيال ومفهوم الهوية الوطنية والقيم السياسية.

قائمة المراجع

1. البشير علي الكوت، ليبيا: الهوية والاستبداد والثورة، طرابلس: دار الفسيفساء، الطبعة الأولى 2012م.
2. ريتشارد داوسن، كارن داوسن، كينيث برويت، التنشئة السياسية– دراسة تحليلية، ترجمة: مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، محمد زاهي محمد بشير المغيربي، بنغازي: جامعة قاريونس، الطبعة الأولى 1990م.
3. جبريل الموند، بنجام بويل، روبرت مندت، السياسة المقارنة– إطار نظري، ترجمة: محمد زاهي بشير المغيربي، بنغازي: جامعة قاريونس، الطبعة الأولى 1996م.
4. نقولا زيادة، حول العالم في 76 عاماً، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى 2007م.
5. لجنة من أساتذة اللغة العربية، اللغة العربية "مقرر اللغة العربية للصف الأول حتى التاسع من التعليم الأساسي"، دولة ليبيا: مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، 2022م.
6. لجنة متخصصة بتكليف من مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، كتاب التربية الوطنية للصف الرابع/السادس/السابع/الثامن/التاسع من التعليم الأساسي، دولة ليبيا، وزارة التعليم، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، 2022م.
7. لجنة متخصصة بتكليف من مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، كتاب الاجتماعيات للصف السادس من التعليم الأساسي، دولة ليبيا، وزارة التعليم، مركز المناهج التعليمية، 2022م.
8. لجنة متخصصة بتكليف من مركز المناهج التعليمية، كتاب تاريخ ليبيا والعالم القديم للصف السابع والتاسع من التعليم الأساسي، دولة ليبيا، وزارة التعليم، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، 2022م.
9. لجنة متخصصة بتكليف من مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، كتاب جغرافية ليبيا للصف السابع والثامن من التعليم الأساسي، دولة ليبيا، وزارة التعليم، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، 2022م.
10. لجنة متخصصة بتكليف من مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، كتاب تاريخ الإسلام للصف الثامن من التعليم الأساسي، دولة ليبيا، وزارة التعليم، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، 2022م.
11. لجنة متخصصة بتكليف من مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، كتاب تاريخ الوطن العربي في العصر القديم للصف الأول الثانوي، دولة ليبيا، وزارة التعليم، مركز المناهج التعليمية، 2022م.